P-ISSN: 2170-1040
مجلة دفاتر اقتصادية
المجلد: 12 – العدد: 01 (2021)، ص: 185 - 196
E-ISSN: 2602-5426

المساهمة المباشرة للتطور المالي في الحد من الفقر
- دراسة مسحية لدول شمال افريقيا والشرق الاوسط -
The direct contribution of financial development to poverty alleviation
a survey of North African and Middle Eastern

زوليخة دنواني[1]♦، ناصر صلاح الدين غربي[2]
[1] جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، dennouni.zoulikha2015@gmail.com
[2] جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، nacersalaheddine.gherbi@univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام: 2021/04/23 تاريخ القبول: 2021/05/30 تاريخ النشر: 2021/05/31

ملخص:
القت اغلب الدراسات الضوء على دور التطور المالي في الحد من الفقر بشكل غير مباشر عن طريق قناة النمو، بينما اهملت الطريقة المباشرة التي من خلالها يستفيد الفقراء من المنافع التي يحققها التطور المالي، و عليه فان هذا الورقة البحثية تدرس مختلف قنوات انتقال منافع التطو ر المالي الى الأفراد المعوزينو الفقراء، إضافة الى تحليل مستويات التطور الماليو الفقر في دول شمال افريقيا و الشرق لأوسط.
خلصت الدراسة الى النتائج التالية: التطور المالي يساهم في تخفيض الفقر مباشرة في شكل تحسين الخدمات المالية المتاحة للفقراء، والتي تمكنهم من تنويع مصادر دخلهم، حماية أنفسهم من الصدمات الاقتصادية، و دعم أنشطتهم المدرة للدخل، وتتضمن القروض المصغرة، خدمات التأمين، حسابات الودائع، أهم هذه الخدمات. إضافة الى أن النظام المالي في غالبية دول شرق أسيا وشمال افريقيا والقائم على هيمنة البنوك، لايزال لم يصل الى مستوى مناسب من التطور يمكن الفقراء من الاستفادة من منافعه.
كلمات مفتاحية: التطور المالي، الفقر ، الخدمات المالية ، الأنظمة المالية ، دول شمال افريقيا و الشرق الأوسط.
تصنيف JEL : E51، I32.

Abstract:
This study examines the various channels for transferring the benefits of financial development to individuals in need. And the poor, in addition to analyzing the levels of financial development and poverty in the countries of North Africa and the Middle East.
Results of the study: Financial development contributes to reducing poverty directly in the form of improving financial services available to the poor, which enables them to diversify their sources of income, protect themselves from economic shocks, and support their income-generating activities. These include micro-loans, insurance services, deposit accounts, the most important of these services In addition to the fact that the financial system in most East Asian and North African countries, which is based on the domination of banks, still has not reached an adequate level of development that enables the poor to benefit from its benefits.
Keywords: Financial development, poverty, financial services, financial systems, countries of North Africa and the Middle East
JEL Classification: E51 ،I32

♦ المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يجب إن ظاهرة الفقر، وتدني مستويات معيشة الافراد، خاصة في الدول النامية يعتبر من أشد الآفات التي تعاني منها البشرية، فعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي سخرتها المؤسسات الدولية، والمجتمع الدولي ككل من أجل التقليل من حدة هذه الظاهرة، إلا أن الاحصائيات و التقارير تشير الى أنها مازالت مستفحلة في الكثير من البلدان ، بحيث بالرغم من النجاح النسبي في تحقيق أهداف الالفية الثالثة، وتقليص الفقر المدقع الى النصف وذلك سنة 2015، الا أنه لا يزال هناك حوالي1.3 مليار شخص في 104 دولة عبر العالم يعيشون تحت خط الفقر وهذا ما يجعلنا نتساءل، ما هو الخلل في سياسات الحد من الفقر، وماهي الاستراتيجيات التي تجعلنا نقضي على الفقر بصفة نهائية؟

لقد ركزت الكثير من الدراسات على العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي أمثال (Dollar and Kraay، 2002)، (Jeanneney, K Kpodar ، 2011)، واعتبرت أن زيادة النمو تؤدي إلى زيادة مداخيل الفقراء، ولكن هذه النظرية غير صالحة في جميع الحالات خاصة إذا رافق النمو الاقتصادي اللامساواة في توزيع المداخيل، فهذا سوف يؤدي الى تقويض المنافع المرجاة او المتوقعة من النمو على الفقراء، حيث آثاره على الاغنياء فقط، فيزدادون ثراء، ومنه يجب اعادة النظر في سياسات النمو، وجعله اكثر ملائمة للفقراء(النمو المحابي للفقراء)، فتقليص الفقر يتطلب تسريع النمو اقتصادي، وتغيير تركيبة توزيع الدخل(Bourguignon(2004 ، إذن فهناك حاجة للعمل الاقتصادي العميق على النمو، وتغيير التوزيع من أجل تحديد أفضل السياسات الداعمة للفقراء (2000.Ravallion)

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي، ومن أهمها التطور المالي، الانفتاح التجاري، النفقات العمومية....، وتعتبر العلاقة (تطور المالي – نمو اقتصادي)، محور جدل الكثير من الاقتصادين Schumpeter) ، 1911) ، Robinson)، 1962(، King and Levine)،1993...(، بحيث منهم من اعتبر أن التطور المالي يسبب النمو الاقتصادي، وآخرون اعتبروا أن التطور المالي هو أحد متطلبات التنمية الاقتصادية.

فيمكن القول أن التطور المالي يتمثل في التحسن في الطريقة التي يقوم بها النظام المالي بوظائفه، مثل تنويع وتقليص المخاطر، تسهيل التبادل، والتخصيص الامثل للموارد نحو أكثر الاستثمارات انتاجية، وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وهذا ما يؤدي الى تحسين في مداخيل الفقراء.(2002) Dollar and Kraay

فاعتبر النمو الاقتصادي كقناة وحيدة يمر من خلالها منافع التطور المالي الى الفقراء، Beck Thorsten, and Ross Levine, Asli Demirgüç-Kunt, (2004). ولقد تم اهمال القناة المباشرة التي تمر من خلالها منافع التطور المالي إلى الفقراء، إلا مع بعض الدراسات القليلة مثل Kpodar) :،2004(، Boukhatem,J)، 2016 تهتم هذه الورقة بدراسة بكيفية انتقال ثمار او المنافع المتأتية من وراء التطور المالي بشكل مباشر الى الفقراء، مع عرض بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، وفي الأخير اجراء دراسة مسحية عن أوضاع التطور المالي والفقر في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

1.1 إشكالية البحث:

ومما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما مدى المساهمة المباشرة لتطور المالي في تقليص حدة الفقر في دول شمال افريقيا و الشرق الأوسط ؟

2.1 أسئلة البحث:

ماهي الأسباب التي تحول دون استفادة الفقراء من الخدمات المالية ؟

كيف يمكن لفقراء الاستفادة من الخدمات المالية في تحسين دخلهم و وضعيتهم المعيشية؟

ما هي قنوات المباشرة لانتقال منافع التطور المالي الى الفقراء ؟

3.1 فرضيات البحث:

عرفت الأنظمة المالية في دول شمال افريقيا و الشرق الأوسط تطور في مؤشراتها

بالرغم من مؤشرات التطور المالي في دول العينة الا انها لم تساهم في الحد من مستويات الفقر.

4.1 اهداف البحث :

يتمثل هدف الدراسة في ما يلي:

عرض مختلف الأدبيات التجريبية التي تناولت العلاقة المباشرة بين التطور المالي والفقر.

عرض مختلف القنوات المباشرة لانتقال منافع التطور المالي الى الفقراء.

دراسة مسحية وصفية للأوضاع التطور المالي و مستويات الفقر في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

5.1 منهجية البحث :

استعملت في هذا البحث المنهج الوصفي، والمنهج الاستقرائي ، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي من اجل دراسة العلاقة بين التطور المالي و الفقر ، وصف هذه العلاقة كما توجد في الواقع، والتعبير عنها كيفيا، أو تعبيرا كميا ، و الاعتماد على المنهج الاستقرائي في الجانب المتعلق بالدراسة المسحية لدول شمال افريقيا و الشرق الأوسط من أجل تحديد العلاقات القائمة بين مؤشرات التطور المالي و مستوي الفقر في هذه الدول و الخروج بالنتائج المناسبة .

2.الإطار النظري للدراسة:

1.2 إتاحة الوصول الى الخدمات المالية، والتقليص من الفقر:

في الواقع، يحتاج الفقراء إلى التمويل ويرغبون في توفير الأموال من المؤسسات المالية من أجل زيادة أصولهم الإنتاجية، وتحسين دخلهم والحماية من الأزمات الاقتصادية، ولتحقيق هذه الأهداف، يجب عليهم الوصول إلى الخدمات المالية المختلفة مثل القروض والودائع والتحويلات ومع ذلك، يواجهون صعوبات كبيرة تعيق إمكانية وصولهم إلى الخدمات المالية[i].

فالتطور المالي يقلص الفقر من خلال تخفيف القيود الائتمانية بشكل غير متناسب للفقراء وتقليص اللامساواة في الدخل، تحسين تخصيص توزيع المال، وتسريع النمو.[ii] فالآثار المباشرة للتطور المالي على الحد من الفقراء ترتبط بزيادة وصول الفقراء إلى الخدمات المالية ويمكن تصنيف هذه الخدمات إلى أربع فئات (Porteus 2004): [iii]

1-المعاملات المصرفية: و التي تشمل المدفوعات الالكترونية وحسابات بطاقة السحب الآلي والصراف الآلي ونقل واستلام التحويلات؛

2-المدخرات: والتي تشمل حسابات الادخار المصرفي، وصناديق الودائع، وصناديق المعاشات التقاعدية وصناديق الادخار، وشهادات للودائع، والسندات، وعضوية النادي؛

3- الائتمان: والذي يشمل الائتمان الاستهلاكي والشخصي، والرهون العقارية، والائتمان التجاري؛

4-التأمين: بما في ذلك التأمين على الحياة والجنازة والصحة والزراعة والحرائق والسرقة والفيضانات وتأمين الأعاصير.

فتحسين الوصول إلى الخدمات المالية يعني توفر خدمات مالية جيدة النوعية بتكاليف معقولة، حيث يجب تحديد الجودة المعقولة والتكلفة المعقولة بالنسبة لبعض المعايير الموضوعية، مع تكاليف تعكس جميع التكاليف المالية وغير المالية، فإذا انخفضت الأسعار النسبية للخدمات المالية مقارنةً بأسعار السلع الأخرى، فقد يبدأ بعض الذين استبعدوا أنفسهم طواعية في طلب خدمات مالية.

2.2 الأسباب التي تعوق وصول الفقراء الى الخدمات المالية:

فالفقراء قد لا يمتلكون إمكانية الوصول الى الخدمات المالية بسبب[iv]:

-الحواجز التي تحول دون الوصول إلى النظام المالي الرسمي، كانت كبيرة للغاية أو أن التكاليف مرتفعة بشكل غير معقول.

- لا توجد نقاط توزيع للمؤسسات المالية في منطقتهم.

-ترتفع تكاليف التمويل للعملاء الذين لا يعرف تاريخهم الائتماني، أو ليس لهم سجل ائتماني مما يمنعهم من السعي للحصول على التمويل أو ترشيدهم خارج السوق. لكن افتقارهم إلى سجل ائتماني قد ينشأ عن حواجز مثل البيئة المؤسسية الضعيفة، بما في ذلك مكاتب المعلومات الائتمانية الضعيفة الأداء، أو أن البنوك لا تخدم منطقة معينة أو تتقاضى الكثير من الرسوم بسبب انخفاض مستوى التنافسية في النظام المصرفي.[v]

-عيوب الاسواق المالية مثل لا تماثل المعلومات، تكاليف المعاملات، تكاليف انفاد العقود هي ملزمة لرجال الاعمال الفقراء الذين يحتاجون لضمانات، تاريخ القروض، هذه القيود يمكن أن تعيق تدفقات رأس مال الفقراء نحو المشروعات عالية العائد، وبالتالي تقليص فعالية تخصيص رأس المال، وتكثيف اللامساواة في الدخل.[vi]

3.2 طرق استفادة الفقراء من الخدمات المالية: ويمكن أن يستفيد الفقراء من الخدمات المالية عن طريق:[vii]

أ-تمكين تراكم الأصول: تعد حماية الأصول وتراكمها أمرًا صعبًا بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض، خاصة تلك التي تفتقر إلى الخدمات المالية. قد تقع الأسر الفقيرة في مصائد الفقر في الأصول (Carter and Barret،2006)، عندما يكون مستوى الأصول الإنتاجية التي تمتلكها أقل من عتبة معينة.

علاوة على ذلك، في الأوقات الصعبة بشكل خاص، قد يضطر الفقراء إلى بيع الأصول (الأدوات المنزلية أو الأصول الإنتاجية) للحفاظ على الحد الأدنى من الاستهلاك، وهذا ما يضر برفاهية الأسرة على المدى المتوسط والطويل. ومنه فالتمكن من للخدمات المالية تساعد الأسر ذات الدخل المنخفض من خلال تمكينها من منع صدمات الدخل السلبية، من خلال استخدام التأمين والحماية الذاتية باستخدام حسابات الادخار المرنة(Townsend،2001) ، وبالتالي تجنب الحاجة إلى بيع الأصول تحت الإكراه.

ب-تسهيل ريادة الأعمال :تكمن إحدى القنوات الرئيسية للحد من الفقر من خلال الوصول إلى الخدمات المالية في مساعدة رواد الأعمال الفقراء على الحصول على المدخلات الأساسية لنشاط الأعمال (مثل الآلات والأراضي والمواد الخام والعمالة وخدمات الأعمال) التي تلبي احتياجات الاستثمار ورأس المال العامل، وإيجاد فرص عمل للأسر الفقيرة التي لا تملك توجهات ريادية(Westley، 2001).

ج-إدارة المخاطر: واحدة من أشد العقبات التي تحول دون الحد من الفقر هي التعرض المفرط للمخاطر التي يواجهها الفقراء بحيث أن الفقراء لا يستطيعون التصدي للصدمات الشخصية مثل الأمراض أو البطالة أو الحصاد السيئ أو الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية والأوبئة. ويمكن للخدمات المالية مساعدة الفقراء على إدارة أفضل للمخاطر من خلال قناتين، الأولى هي الاستثمارات للحد من التعرض للمخاطر من خلال زيادة قاعدة الأصول، وتنويع مصادر الدخل، واعتماد تقنيات الحد من المخاطر. والقناة الثانية هي الأصول اللازمة لمواجهة الخسائر الاقتصادية الناجمة عن هذه المخاطر.

الأدوات المالية الرسمية هي بدائل منخفضة التكلفة وعالية الجودة للأدوات غير الرسمية الأخرى في أوقات الحاجة، بحيث يمكن للأسر الاقتراض من مؤسسة التمويل المصغر أو عن طريق جمع مدخرات احترازية لاستخدامها في حالات الطوارئ. إضافة الى منتجات التأمين هي أيضا منتجات مالية التي يمكن أن تساعد الفقراء في إدارة المخاطر بشكل مباشر.

4.2 قنوات انتقال منافع التطور المالي مباشرة الى الفقراء:

وحسب (Kangni,Kpodar، 2004) فإذا كان للفقراء فرصة الوصول الى الخدمات المالية (القروض، الودائع، والتأمين)، فيمكنهم زيادة أصولهم الإنتاجية تحسين إنتاجيتهم وزيادة دخلهم، ويمكن أن نميز بين تأثيرين للتطور المالي: تأثير العتبة و تأثير قناة رأس المال[viii]:

أ-تأثير قيادة رأس المال: نظرية "تأثير قناة رأس المال" طرحت لأول مرة من طرف (Mc Kinnon،1973) والتي تفسر الأثر التخفيضي للتطور المالي على الفقر، بحيث في أغلبية الدول النامية المستثمرون هم نفسهم المدخرين، والتراكم النقدي يسبق دائما تنفيد نفقات الاستثمار الخاصة، نظرا لأن النظام المالي يتميز بضعف في التمويل الخارجي، فأي نفقات كبيرة للتراكم المخطط لها، تتطلب زيادة في الأرصدة النقدية الحقيقية المطلوبة. لذلك لا يوجد أي تحكيم بين النقود والأصول المادية بالمعنى التقليدي لاستبدال الأصول النقدية الحقيقية، و بالتالي يصبح المال ورأس المال مكملين.

يعكس هذا التأثير مفهوم المال باعتباره قناة رأس المال، تعمل الأرصدة النقدية كقنوات لتكوين رأس المال، بحيث تختلف المدخرات السائلة وتراكم رأس المال بالتوازي. وستكون الزيادة في إمكانات التمويل الذاتي أكبر لأن تطوير النظام المالي سيمكن من تقديم ودائع جذابة للفقراء، على سبيل المثال يمكنهم إنشاء مشاريع صغيرة وتحسين دخلهم.

قد لا يكون تأثير قناة رأس المال ضئيلا، فمع ارتفاع سعر الفائدة فإنه يميل الى أن يصبح أعلى من العائد المتوقع على الاستثمار، فيقوم المستثمر بعد ذلك بمقارنة العائد الداخلي للنفقات الرأسمالية المحققة مع معدل العائد الحقيقي على الأصول النقدية التي تشكل المدخرات النقدية، لذلك فالحصول على عائد حقيقي على الأرصدة النقدية أعلى من العائد الفعلي المتوقع على رأس المال المستثمر في الأصول المادية، يجعل المستثمر يفضل بناء محفظة سائلة.

ومنه فإذا زاد العائد الحقيقي على الاحتفاظ بالأموال، فستزداد الاستثمارات ذات التمويل الذاتي على مجموعة كبيرة من فرص الاستثمار. وزيادة الرغبة في الاحتفاظ بالأرصدة النقدية (للفقراء) يقلل من تكلفة الفرصة البديلة للادخار داخليا لشراء السلع الرأسمالية في نهاية المطاف من خارج الشركة المنزلية. وبذلك يتم توسيع "القناة" المالية لتراكم رأس المال .

وحسب الفرضية التكميلية لMcKinnon، إن الطلب على أرصدة النقود الحقيقية يعتمد بشكل إيجابي على الدخل الحقيقي، ومعدل الفائدة الحقيقي على الودائع المصرفية، والعائد الحقيقي على رأس المال، وفي الوقت نفسه، ترتبط نسبة الاستثمار بشكل إيجابي بالعائد الحقيقي على أرصدة النقود (Fry، وآخرون 1978).

إن تأثير قناة أرصدة النقود الحقيقية هو السبب الرئيسي وراء قيام McKinnon في بداية السبعينيات بتحرير النظم المالية في البلدان النامية من القيود التي تعيق تنميتها، مثل السقوف على أسعار الفائدة، ومتطلبات الاحتياطي العالية، وتخصيص الائتمان الإداري والتشوهات الأخرى التي تسببها الحكومة.[ix]

ب-أثر العتبة: تم استنتاجه من العلاقة المباشرة بين التطور المالي والفقر على أساس الفرضية التالية: "مع تطور النظام المالي، قد تمتد خدماته إلى الفقراء". بمعنى آخر، من أجل تسهيل وصول الفقراء إلى الخدمات المالية، من الضروري أن يصل النظام المالي إلى مستوى عتبة معين من الكفاءة والقدرة التنافسية في تقديم الخدمات للفقراء.

في حالة البلدان النامية، يواجه الفقراء العديد من القيود التي تمنع وصولهم إلى أسواق الائتمان الرسمية و / أو تحد من وصولهم إلى الخدمات المالية. تتعلق هذه العوامل بنقص الضمانات الكافية، ووجود قيود مادية، ونقص المؤسسات المالية المتخصصة في تقديم الخدمات المالية للفقراء.

إن تطوير القطاع المالي يمكن أن يخفف من قيود الائتمان التي يواجهها حتى الآن الفقراء والمحرومين مما يحد من قدرتهم على القيام باستثمارات منتجة. ويشكل الوصول الأفضل للائتمان فرصة حقيقية للفقراء للمشاركة في أنشطة أكثر إنتاجية، وزيادة

دخلهم وإنفاقهم الاستهلاكي وبالتالي تحسين رفاهيتهم. ومع ذلك، يمكن أن يكون للتمويل تأثير لا يطاق على الفقراء إذا كان الوصول إلى الائتمان مقصوراً على الأسر الغنية مما يؤدي إلى انخفاض دخل الفقراء (Greenwood and Jovanovic، 1990)[x].

Graphique1: L'effet conduit du capital de McKinnon (1973)

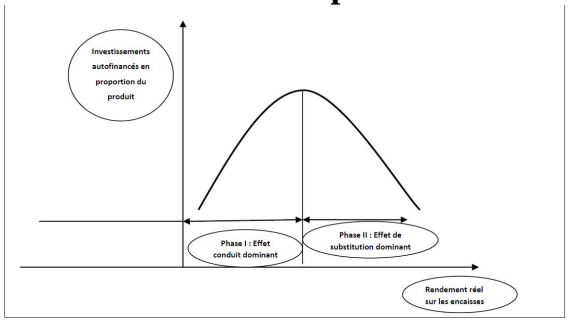

Source : Guillaumont Jeanneney (1998), cité par Kpodar (2006)

ج-تأثير الوساطة المالية: طريقة أخرى يمكن من خلالها للتطور المالي أن تؤثر بشكل مباشر على الفقر تم تطويرها بواسطة (Rajan and Zingales، 2001)وهي مرتبطة بقدرات الوسطاء الماليين الأكبر والأقوى على تحمل تكاليف القروض الصغيرة. وفقًا لـ (Chigumira and Masiyandima،2003)، فإن التكلفة الحدية لإقراض الفقراء والشركات الصغيرة والمتوسطة أعلى من تكلفة إقراض الشركات الغنية والكبيرة. تعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة من أكثر مناطق الصيد وضوحا للحد من الفقر في البلدان الأقل نموا لأنها كثيفة العمالة،و خلق فرص العمل مهم في الحد من الفقر.[xi]

3-الدراسات السابقة:

فيما يلي عرض لأهم الدراسات السابقة التي تناولت التأثير المباشر للتطور المالي على الحد من الفقر، والتي اتفقت في غالبيتها أن التطور المالي له تأثير إيجابي على الحد من الفقر، إضافة الى صحة الفرضية التكميلية لـMcKinnon:

1.3 دراسة(Adongo, J., and Deen-Swarray, M)، 2006[xii].

تناولت هذه الدراسة ما إذا كان تحسين الوصول إلى الخدمات المالية يمكن أن يسهم في استراتيجيات تخفيف وطأة الفقر بين سكان الريف في ناميبيا.وذلك باستخدام بيانات من الدراسة الاستقصائية التي أجرتها مؤسسة FinScope في عام 2003 والتقرير الأولي لدخل ونفقات الأسر المعيشية في ناميبيا 2004/2003 ، باستخدام الدخل الشهري لكل رب أسرة كإحدى العائلات. كوكيل أول للفقر. ونسبة استهلاك الغذاء في كل من مناطق ناميبيا الـ 13 كوكيل ثاني عن الفقر.

وأسفرت نتائج هذه الدراسة أن تحسين الوصول إلى الخدمات المالية يرتبط بارتفاع مستويات دخل رب الأسرة في المناطق الريفية. وهذا ينطبق على كل من سكان الحضر والريف. بالإضافة إلى ذلك، وجدت الدراسة أن العديد من المنتجات المالية هي سلع أدنى، والتي تعرف بأنها تلك التي يتناقص استخدامها مع ارتفاع الدخل. وتشمل هذه السلع الرديئة بطاقات السحب الآلي وبطاقات البنزين وحسابات المعاملات أو النقل. كما أن استخدام المقرضين الصغار غير الرسميين موجود بين الأسر منخفضة الدخل في المناطق الريفية. لا يمكن رفض هذه العلاقة بشكل قاطع حتى في مستويات الدخل الأعلى.

2.3 دراسة Jeanneney, S. G., & Kpodar, K. R، 2004: [xiii]

بحثت هذه الدراسة في كيفية تعزيز التطور المالي الحد من الفقر، من ناحية بشكل غير مباشر من خلال تأثيره على النمو، ومن ناحية أخرى مباشرة من خلال "تأثير القناة"l'effet de conduit" " لـMacKinnon . وذلك بتقديم نموذج لتحديد المستوى العام للفقر الذي يراعي التطور المالي وعدم الاستقرار المالي. ويقدر هذا النموذج على عينة من البلدان النامية، خلال الفترة 1966-2000، وأسفرت نتائج الدراسة على مايلي:

-إن لمستوى التطور المالي وعدم استقراره أثر هام إحصائياً على الفقر، ولكن له أيضاً تأثير اقتصادي حقيقي، يمكننا تقييم الأثر الكلي للتطور المالي على الحد من الفقر، بجمع كل من الأثر المباشر والأثر غير المباشر كما يلي:

الأثر غير المباشر: من خلال تأثير التطور المالي على متوسط الدخل القومي، ولكن يتم تقليله بسبب عدم الاستقرار المالي، ويقدر هذا التأثير غير المباشر بزيادة الدخل المتوسط للفقراء بنسبة 1.69%، وبالتالي فإن التأثير الإجمالي للزيادة بمقدار 10 نقاط مئوية من(مؤشر التطور المالي) GDP/M3 يعادل زيادة بنسبة 8.64 % في متوسط دخل الفقراء.

الأثر المباشر: بالنسبة للزيادة في نسبة GDP / M3بمقدار 10% (حوالي نصف الانحراف المعياري للعينة)، فإن التأثير المباشر سيكون زيادة في متوسط دخل أفقر 20% من السكان بـ 8.79%، وانخفاض بنسبة 1.84% بسبب عدم الاستقرار المالي الناجم عن زيادة مستوى التطور المالي، بحيث يكون التأثير المباشر في نهاية المطاف زيادة في متوسط دخل الفقراء بمقدار 6.95%. والذي نفترض أنه "تأثير قناة ماكينون". لذلك يبدو أن التطور المالي تقلل من الفقر بشكل رئيسي من خلال التأثير المباشر الذي نفترض أنه "تأثير قناة ماكينون".

3.3 دراسة Abdelhafidh DHRIFI(2013):[xiv] ،

قيمت هذه الدراسة تأثير التطور المالي على الحد من الفقر. وذلك على عينة مكونة من 89 دولة خلال الفترة 1990-2011. وذلك باعتماد نموذج مبني على علاقة ثلاثية تربط بين النمو وعدم المساواة والفقر، افترضت الدراسة أن تأثيرات التطور المالي على الحد من الفقر يمكن أن تتحلل إلى تأثيرين متعارضين: تأثير النمو وتأثير اللامساواة.

وأسفرت النتائج على أن الأثر غير المباشر للتطور المالي (من خلال قناة النمو) على الفقر ليس قويًا وغامض. أما التأثيرات المباشرة للتطور المالي فتكون من خلال قنوات التأمين والوصول إلى خدمات الائتمان والمدخرات، وهي قوية للحد من الفقر.

4.3 دراسة Boukhatem,J، 2016:[xv]

قيمت هذه الدراسة المساهمة المباشرة للتطور المالي في الحد من الفقر في 67 دولة منخفضة ومتوسطة الدخل خلال الفترة 1986-2012. إضافة الى تحديد وتقدير القنوات التي من خلالها يؤثر التطور المالي على الفقر. وأشارت النتائج التي تم الحصول عليها إلى المساهمة الهامة للتطور المالي في الحد من الفقر بشكل مباشر، وهذا بغض النظر عن تقنيات الاقتصاد القياسي المستخدمة. وذلك من خلال زيادة وصول الفقراء إلى مختلف مصادر التمويل، الذي يسهل المعاملات، ويوفر الفرصة لتجميع الأصول ولتسهيل الاستهلاك. ومن ناحية أخرى، فإن عدم الاستقرار المتعلق بالتطور المالي من شأنه أن يضر بالسكان الفقراء ويقضي على الآثار الإيجابية للتطور المالي، بحيث تعتبر قيود السيولة والأزمات المصرفية ضارة بشكل خاص بالفقراء حيث لم يعد توافر ودائعهم مضموناً وأصبح تمويل استثماراتهم أكثر صعوبة. كما تدعم نتائج الدراسة تأثير قناة McKinnon.

5.3 دراسة ، Kpodar, K., & Jeanneney, S. G.، 2008:[xvi]

اهتمت الدراسة بقناة (الائتمان أو المال) التي من خلالها يستفيد الفقراء من الوساطة المالية الرسمية، وركزت على "دافع التمويل" للطلب على النقود الذي اقترحه Keynes (1937) و أعاد تأهيله McKinnon (1973) عندما قدم "تأثير القناة". وهذا يفترض أنه حتى لو لم تقدم المؤسسات المالية ائتمان للفقراء، فهي مفيدة لأنها توفر فرصا مالية مربحة لتحقيق وفورات. والدراسة تطرقت أيضا الى تأثير مؤشر السيولة لذلك، تم تقدير النموذج على عينة كبيرة من البلدان النامية خلال الفترة من 1966 إلى 2000 . بحيث تم استخدام مؤشرين للفقر: فقر عدد السكان الذي يقاس بحصة السكان الذين يحصلون على أقل من دولار واحد في اليوم، وفجوة الفقر، والتي على عكس الأول تأخذ في الاعتبار مسافة الفقراء عن خط الفقر.

وأشارت النتائج إلى أنه على عكس عدم الاستقرار المالي، فإن التطور المالي جيد للفقراء في المتوسط. ومع ذلك، تظل هذه النتيجة ثابتة فقط عندما يتم قياس التطور المالي بنسبة نسبة النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي (نسبة السيولة)، والتي توفر

دليلًا على أن افتراض أن تأثير القناة لماكينون جيد للحد من الفقر.

6.3 دراسة Kiendrebeogo, Y.، 2010:[xvii]

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الآثار المترتبة على تطوير النظام المالي للحد من الفقر في 07 دول افريقية من دول WAEMU خلال الفترة 1981-2005، وتسليط الضوء على آليات العتبة المحتملة في العلاقة التي تمت دراستها من التحليلات النظرية والتجريبية. وأظهرت نتائج الدراسة التي تم الحصول عليها أن التطور المالي هو عامل يحد من الفقر النقدي في دول الاتحاد. كان هذا بسبب تأثير قناة رأس مال Mc Kinnon وتأثير الوساطة المالية. إضافة الى ذلك، تظهر النتائج أن هناك آليات عتبة في هذه العلاقة. يمكن تفسير هذه الآلية من خلال لعب وفورات الحجم في عملية توجيه المدخرات المالية و "التعلم بالممارسة" وتناقص العوائد.

7.3 دراسة Donou-Adonsou, F., & Sylwester, K.،2016:[xviii]

تقيم هذه الدراسة تجريبيا المساهمة المباشرة للتطور المالي في الحد من الفقر في 67 دولة منخفضة ومتوسطة الدخل خلال الفترة 1986-2012. إضافة الى تحديد القنوات التي يؤثر من خلالها التطور المالي على الفقر. وأشارت النتائج التي تم الحصول عليها إلى المساهمة الهامة للتطور المالي في الحد من الفقر، كم أن عدم الاستقرار المتعلق بالتطور المالي سيضر السكان الفقراء وسيبيد الآثار الإيجابية للتطور المالي.

4. الدراسة الوصفية لوضعية التطور المالي والفقر في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا:

1.4 أوضاع التطور المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا

تتميز الأنظمة المالية في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بهيمنة البنوك، وفي بعض الدول البنوك المملوكة للدولة ، على الرغم من جهود الخوصصة الأخيرة. وتبعا لحجم الودائع التي يحتفظ بها النظام المالي أو الخصوم السائلة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فإن حجم القطاع المصرفي كبير جدًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مقارنة بالأسواق الناشئة في أمريكا اللاتينية أو شرق آسيا أو أوروبا الشرقية (**Cihak و Demirguc-Kunt و Feyen و Levine، 2012**)، ورغم ذلك فإن النظام المالي في المنطقة يتميز بالخصائص التالية: [xix]

-يتركز القطاع المصرفي بشكل كبير في ثمانية بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. على سبيل المثال، تتجاوز أصول أكبر ثلاثة بنوك في هذه البلدان 70٪ من إجمالي أصول البنوك ؛ وينطبق الشيء نفسه على القروض والودائع. في سبعة بلدان أخرى ، هناك تركيز معتدل ، على سبيل المثال ، تمثل أربعة بنوك أكثر من 60 في المائة من إجمالي أصول البنوك والقروض والودائع. أما في نصف البلدان ، من الصعب دخول بنوك جديدة.[xx]

-إن البنوك أقل استعدادًا لتخصيص الائتمان مما هي عليه في المناطق الأخرى، كما يتضح من انخفاض الائتمان لمعدلات الودائع، أو القيم المرتفعة للضمانات المطلوبة للقروض.

- تفضل البنوك العلاقات مع الشركات الكبيرة، ودعم خطط التنمية الحكومية.

- وفقًا للبنك الدولي، فإن ما يقرب من 40 % من جميع الشركات في المنطقة تحدد الوصول إلى التمويل كعائق رئيسي أو ملزم للغاية لأنشطتها التجارية.

- أقل من 20 في المائة من الشركات الصغيرة والمتوسطة لديها خطوط ائتمان تحت تصرفها. يبلغ الائتمان الممنوح لهؤلاء المستفيدين أقل من 10 % من إجمالي الإقراض 2.

-المنافسة في القطاع المصرفي ضعيفة،

- تشمل الحواجز الجوهرية لدخول السوق متطلبات رأس المال المرتفعة وأنظمة إعداد التقارير الائتمانية السيئة التي تعيق التقييم المناسب لمخاطر المقترضين المحتملين.

- تميل البلدان التي تلعب فيها أسواق الأوراق المالية وغيرها من الوسطاء الماليين غير المصرفيين دوراً مهمًا إلى زيادة المنافسة في القطاع المصرفي (Anzoategui، Martinez Peria and Rocha، 2010).

قامت بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بإصلاح قطاعاتها المالية على مدى العقود الثلاثة الماضية، وعلى الرغم من أنهم أحرزوا تقدمًا ، إلا أن جهودهم تراجعت بسبب الإصلاح والنمو الأسرع في أجزاء أخرى من العالم. على خلفية عالم يزداد عولمة ، فإن أحد التحديات التي تواجه صانعي السياسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الانتقال من السياسات القمعية المالية هو خلق بيئة هيكلية مواتية للتطور المالي ، بما في ذلك الحد من التدخل الحكومي في تخصيص الائتمان وتعزيز الجودة المؤسسية ، ولا سيما في نظام قانوني[xxi].

وفي ما يلي بعض لمؤشرات التطور المالي في المنطقة:

الشكل 02: الائتمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص من طرف البنوك كنسبة من GDPفي دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا

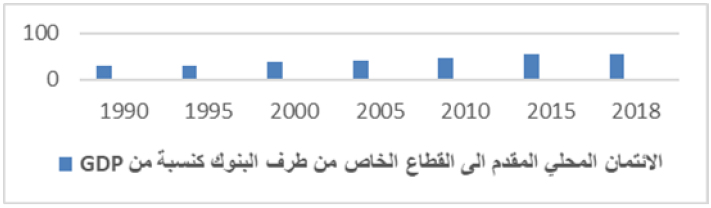

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع https://databank.albankaldawli.org

الشكل03: عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ

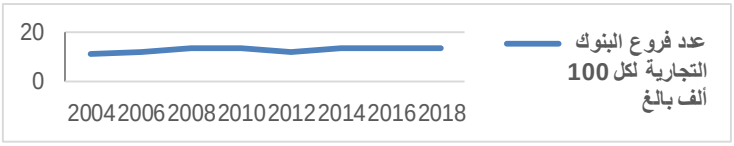

المصدر: من اعداد الباحث، اعتمادا على بيانات البنك الدولي، على الموقع: https://databank.albankaldawli.org

الشكل 04: المؤشر الشامل للتطور المالي في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا

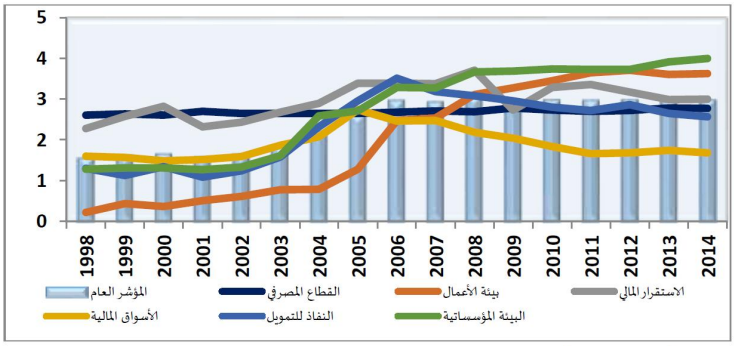

المصدر: سامي مباركي (2016)، التطور المالي ومحدداته في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11.ص 101.

الجدول01: مراتب التطور المالي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

مستوى التطور المالي		
مرتفع	متوسط	منخفض
البحرين	الجزائر	جمهورية إيران الإسلامية
الأردن	جيبوتي	ليبيا
الكويت	مصر	السودان
لبنان	موريتانيا	سوريا
عمان	المغرب	اليمن
قطر	باكستان	
المملكة العربية السعودية	تونس	
الإمارات العربية المتحدة		

المصدر: سوزان كرين، وآخرون (2003)، التطور المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، تقرير صندوق النقد الدولي.ص13.

2.4 أوضاع الفقر في الشرق الأوسط وشمال افريقيا:

منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا هي المنطقة الوحيدة التي ارتفع فيها معدل الفقر المدقع بين عامي 2011 و 2015، إذ ارتفع هذا المعدل من 2.7% في عام 2011 إلى 5% في عام 2015، مما أدى إلى مضاعفة عدد الفقراء المدقعين ليصل إلى 18.6 مليون يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم[xxii].

الجدول02: مؤشرات الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

المؤشر	2000	2010	2018
نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي(طريقة أطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	1.568	3.993	3.861
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي(% سنوياً)	2.6	3.4	1.2
عدد من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم(بالملايين)	10	7	28
الفقر المدقع(% السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90دولار في اليوم وفقا لتعادل القوى الشرائية 2011)	3.4	2.0	7.2
اجمالي عدد السكان(بالملايين)	279	333	389

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

ويعيش حوالي 29 مليون طفل، أي واحد من بين كل أربعة أطفال، بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في حالة فقر، يحرمون من الحد الأدنى من بعض الضروريات الأساسية في الحياة، مثل التعليم والسكن اللائق والغذاء الصحي والرعاية الصحية الجيدة، وفقر الأطفال هو أمر أبعد بكثير من موضوع دخل الأسرة، إذ يعني عدم حصول الطفل على التعليم الملائم والرعاية الصحية والسكن والمياه النظيفة.[xxiii]

الشكل 05: فجوة الفقر دول الشرق الأوسط، وشمال افريقيا لـ 1.90$ في اليوم (تعادل القوى الشرائية2011)

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية-البنك الدولي-على الموقع: https://databank.albankaldawli.org

وعليه فان عدم نجاح دول شمال افريقيا و الشرق الأوسط في تطور أنظمتها المالية و تحقيق مستويات مقبولة من مؤشرات التطور المالي، و التي تتجل من خلال تراجع الأداء العام لأنظمتها المالية و تراجع مستويات الشمول المالي، لم يساعد أنظمتها المالية و النشاط المالي فيها بشكل عام على المساهمة في مجهودات الحد من لفقر .

5. تحليل النتائج:

بالرغم من التحسن الحاصل في مؤشرات التطور المالي الخاص بالأنظمة المالية في دول شمال افريقيا و الشرق الأوسط الا ان هذا التحسن لم يساهم في الحد من الفقر عن طريق القناة المباشرة، أي ان الفقراء في دول العينة المدروسة مزال لم يتحصلوا على المنافع المتولدة عن تطور الأنظمة المالية، وعليه يمكن تأكيد الفرضيات الموضوعة في بداية الدراسة.

6. خلاصة:

يساهم التطور المالي يساهم بشكل مباشر في الحد من الفقر:

أولاً، بطريقة مباشرة من خلال المدخرات وخدمات التأمين والوصول إلى الإئتمانات التي يمكن أن تعزز إنتاجية الأصول للفقراء من خلال السماح لهم بالاستثمار في التقنيات الجديدة، أو الاستثمار في التعليم والصحة، بحيث يمكن للتطور المالي أن يحسن فرص الفقراء في الحصول على التمويل الرسمي.

و**ثانياً**، يمكّن النظام المالي الفقراء من الوصول إلى الخدمات المالية، ولا سيما مخاطر الائتمان والتأمين، وتعزيز الأصول الإنتاجية للفقراء، من خلال تحسين الإنتاجية وزيادة إمكانية تحقيق مكاسب مستدامة. والواقع أن العلاقة المباشرة بين التطور المالي والحد من الفقر تعتمد على الأدوات والخدمات والمؤسسات المالية المتاحة للفقراء، ولكن الفقراء غالًبا ما يكونون مقيدين في وصولهم إلى الخدمات المالية، ومنه أن القضية الرئيسية في التمويل هي كيفية توفير الخدمات المالية للأسر الفقيرة على أساس مستدام.

ويعتبر أن فشل السوق المالي هو أحد الأسباب الأساسية للفقر في البلدان النامية. فغالًبا ما تمنع عيوب الأسواق المالية الفقراء من الاقتراض مقابل أرباح مستقبلية للاستثمار ومنه فمعالجة أسباب فشل الأسواق المالية، ولا سيما المعلومات غير المتكافئة والتكاليف الثابتة المرتفعة للإقراض الصغير الحجم، من الممكن أن تحسن فرص الفقراء من الوصول التمويل الرسمي، والخدمات المالية.

تتميز دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا بهيمنة البنوك في النظام المالي، وتراوح مستوى التطور المالي فيها من مرتفع (مثل دول التعاون الخليجي)، الى متوسط(دول شمال افريقيا)، ،و رغم التحسن الملحوظ في مستويات التطور المالي في العقدين الماضين، وزيادة حجم القطاع المصرفي، إلا أن مستويات الفقر لاتزال مرتفعة في المنطقة، وذلك لأن غالبية البنوك تتجنب التعامل مع الفئات الفقيرة، وتركز اهتمامها فقط على الشركات الكبيرة، كما تعد حواجز الوصول الى التمويل أحد العوائق الكبيرة التي تواجه الفقراء في دول المنطقة

ومنه فأهم التحديات التي تواجه صانعي السياسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هو خلق بيئة هيكلية مواتية للتطور المالي بما في ذلك الحد من التدخل الحكومي في تخصيص الائتمان وتعزيز الجودة المؤسسية، ولا سيما في نظام قانوني، إضافة الى تحسين الطريقة التي تصل بها ثمار التطور المالي الى الفقراء.

7. الهوامش والإحالات:

[i] Boukhatem, J., & Mokrani, B. (2012). Effets directs du développement financier sur la pauvreté : validation empirique sur un panel de pays à bas et moyen revenu. *Mondes en développement*, (4), p133.

[ii] Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R. (2004). *Finance, inequality, and poverty: Cross-country evidence*. The World Bank.

[iii] Tejerina, L., Bouillon, C. P., & Demaestri, E. C. (2006). *Financial Services and Poverty Reduction in Latin America and the Caribbean*. Washington, DC: Inter-American Development Bank.

[iv] Tejerina, L., Bouillon, C. P., & Demaestri, E. C. (2006).

[v] Claessens, S. (2006). Access to financial services: a review of the issues and public policy objectives. *The World Bank Research Observer*, *21*(2), 207-240.

[vi] Galor, O., & Zeira, J. (1993). Income distribution and macroeconomics. *The review of economic studies*, *60*(1), 35-52.

[vii] Tejerina, L., Bouillon, C. P., & Demaestri, E. C. (2006). *Op.cite.*

[viii] Kpodar, K. R. (2004). Le développement Financier et la problématique de la réduction de la pauvreté. *Documento de Trabajo*, (2004.08).

[ix] Jeanneney, S. G., & Kpodar, K. (2011). Financial development and poverty reduction: can there be a benefit without a cost?. *The Journal of development studies*, *47*(1), 143-163.

[x] Boukhatem, J. (2016). Assessing the direct effect of financial development on poverty reduction in a panel of low-and middle-income countries. *Research in International Business and Finance*, *37*, 214-230.

[xi] Boukhatem, J. (2016). Op.cite.p.

[xii] Adongo, J., & Deen-Swarray, M. (2006). Poverty alleviation in rural Namibia through improved access to financial services (No. 109). Namibian Economic Policy Research Unit.

[xiii] Jeanneney, S. G., & Kpodar, K. R. (2004). Développement financier, instabilité financière et réduction de la pauvreté. *CERDI Études et Documents, E*.

[xiv] Dhrifi, A. (2013). Financial development and poverty: what role for growth and Inequality. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, *3*(4), 119-129.

[xv] Boukhatem, J. (2016). Op.cite.

[xvi] Kpodar, K., & Jeanneney, S. G. (2008). Financial Development and poverty Reduction: Can there be a benefit without a cost? *IMF Working Papers*, *8*, 62.

[xvii] Kiendrebeogo, Y. (2010). Développement financier et pauvreté dans l'UEMOA. *Groupe d'économie Lare-Efi du dévéloppment, Université Montesquieu-Bordeau IV ; document de travail*.

[xviii] Donou-Adonsou, F., & Sylwester, K. (2016). Financial development and poverty reduction in developing countries: New evidence from banks and microfinance institutions. *Review of Development Finance*, *6*(1), 82-90.

[xix] Cherif, M., & Dreger, C. (2016). Institutional determinants of financial development in MENA countries. *Review of Development Economics*, *p5*.

[xx] Creane, S., Goyal, R., Mubarak, A. M., & Sab, R. (2006). Measuring financial development in the Middle East and North Africa: a new database. *IMF Staff Papers*, *53*(3),p506.

[xxi] Creane, S., Op.cité, p508.

[xxii] https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/measuring-regional-poverty-mena-update-and-remaining-challenges. Récupéré le 10/12/2020.

[xxiii] https://news.un.org/ar/audio/2017/05/365972 Récupéré le 10/12/2020.